الحسابات القومية لعام 2017
الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخّمي

الناتج المحلي الإجمالي

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بالأسعار الحالية (بمليارات الليرات اللبنانية)	31,877	32,396	33,238	37,497	44,061	48,482	57,918	60,414	66,678	70,651	72,806	75,336	77,243	80,491
بالأسعار الثابتة لعام 2010	39,024	40,096	40,778	44,587	48,711	53,609	57,918	58,449	60,039	61,612	62,772	63,033	64,045	64,399
نسبة التغير الحقيقي (عن سنة إلى سنة)		2.7	1.7	9.3	9.2	10.1	8.0	0.9	2.7	2.6	1.9	0.4	1.6	0.6
نسبة التغير بالأسعار (عن سنة إلى سنة)		-1.1	0.9	3.2	7.6	10.3	0.2	3.4	7.4	3.3	1.1	3.0	0.9	3.6
نسبة التغير الإجمالية بالأسعار الحالية		1.6	2.6	12.8	17.5	21.4	8.3	4.3	10.4	6.0	3.1	3.5	2.5	4.2
مؤشر الحجم (سنة الارتكاز 2010)	67	69	70	77	84	93	100	101	104	106	108	109	111	111
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي	82	81	82	84	90	100	100	103	111	115	116	120	121	125

بالأسعار الحالية (بمليارات الليرات)	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	70,651	72,806	75,336	77,243	80,491
صافي الدخل الخارجي	-329	-870	-767	-1,233	-60
الناتج القومي الإجمالي	70,322	71,936	74,569	76,010	80,431
صافي التحويلات من الخارج	2,414	3,558	5,115	3,695	1,833
الناتج القومي الإجمالي المتاح	72,736	75,494	79,684	79,705	82,264

لم ينمُ الاقتصاد اللبناني في العام الماضي إلّا بنسبة 0,6%، وفق الحسابات القومية لعام 2017، التي أعلنتها إدارة الإحصاء المركزي بعادل الركود، كما وصفه تقرير صادر عن قسم البحوث في «بلوم بنك»، هو أقل بأكثر من النصف من التقديرات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي (1,5%) والبنك الدولي (1,7%) للعام نفسه. وهو أقل أيضاً من معدّل النموّ المُسجّل في عام 2016 (1,6%) ويقترب من معدل النموّ المحقّق في 2015 (0,4%) الذي يعدّ الأدنى في السنوات الـ13 ماضية. وهو كذلك أقل بكثير من متوسّط النموّ المُسجّل في الفترة التي تناولها هذه الحسابات (2005-2017) والذي بلغ 4%.

يعكس هذا التقدير المتدنّي لمعدّل النموّ الحقيقي تفاقم الضغوط التي يواجهها الاقتصاد اللبناني منذ عام 2011. فقد بقي النموّ ضعيفاً على مدى السنوات السبع الماضية، على الرغم من الهندسات المالية المُكلفة والحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لتحفيز الإقراض السكني عبر دعم الفوائد وزيادة عرض النقود. ففي السنوات السبع الماضية لم يتجاوز متوسّط النموّ الحقيقي 1,5% سنوياً، وفي المقابل سجّل عدد السكّان زيادة استثنائية بنسبة 40,2%، من 4 ملايين و337 ألف نسمة في عام 2010 إلى 6 ملايين و82 ألف نسمة في عام 2017، وفق تقديرات شعبة السكّان في الأمم المتّحدة. وهذا يعني تقلّصاً في الدخل قياساً إلى عدد السكّان، وتراجعاً في النشاط الاقتصادي والاستثمار، وبالتالي انخفاضاً في خلق الوظائف وزيادة في البطالة والفقر.

تشير التوقّعات في عام 2018 إلى استمرار تراجع النموّ الاقتصادي وتزايد الضغوط، وهو ما تتفق عليه كلّ مصادر البيانات والمؤشّرات، ولا سيّما البنك الدولي، الذي عمد إلى تخفيض توقّعاته للنموّ المُسجّل في هذا العام إلى 1% (على أساس أن الاقتصاد اللبناني سجّل في العام الماضي معدّل نموّ بنسبة 1,7% وليس 0,6% كما بيّنت الحسابات القومية)، وهذا يعني أن هناك احتمال أن يكون النموّ الحقيقي قد سجّل معدّلاً سلبياً في عام 2018، ولا سيّما أن مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 سجّل ارتفاعاً بنسبة 5,83% على أساس سنوي، وهو أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 2013، ويدلّ على أن الاقتصاد اللبناني قد دخل في مرحلة ركود تضخّمي، إذ ترتفع الأسعار ويتباطأ النموّ في الوقت نفسه، ما يساهم في زيادة حدّة اللامساواة في توزيع الدخل، نظراً إلى زيادة تركّز المكاسب لدى عدد قليل من اللاعبين الاقتصاديين، لا سيّما في مجالات الاستيراد والطلب الاستهلاكي، في حين أن بقية الناس يتمّ استيعابهم وزيادة كلفة معيشتهم.

انخفاض حصّة الفرد من الناتج

قدّرت إدارة الإحصاء المركزي قيمة الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2017 بنحو 80,5 تريليون ليرة (53,4 مليار دولار)، وهو أعلى من تقديرات صندوق النقد الدولي (51,5 مليار دولار) وقريب جدّاً من تقديرات البنك الدولي (53,6 مليار دولار). إلا أن قيمة هذا الناتج بأسعار عام 2010 الثابتة (أي بعد تنزيل أثر التضخّم) تتراجع إلى 64,4 تريليون ليرة (42,7 مليار دولار) وهي أعلى بنسبة 11% فقط عن عام 2010 الأساس (38,4 مليار دولار). وبالاستناد إلى تقديرات نموّ عدد السكّان بين عامي 2010 و2017، فإن حصّة الفرد من مجمل الناتج المحلّي بالأسعار الجارية تراجعت من 8858 دولاراً في عام 2010 إلى 8778 دولاراً في عام 2017، وتراجعت أكثر بأسعار عام 2010 الثابتة، من 8858 دولاراً إلى 7023 دولاراً. وهذا التراجع في حصّة الفرد يصبح أكثر فداحة نظراً إلى حدّة اللامساواة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية في لبنان، إذ تفيد البحوث الأخيرة أن الـ10% الأعلى دخلاً يستحوذون وحدهم على 57% من الدخل (WID WORLD)، وهذا يقتصر على اللبنانيين البالغين الذين يصرّحون عن مداخيلهم لدى الدوائر الضريبية في وزارة المال، ولا يشمل «المكتومين»، ولا سيّما العاملين في القطاع غير الرسمي، وكذلك اللاجئين وأكثرية العمّال الأجانب، الذين يصنّفون من الفئات الأكثر فقراً، والذين شكّلوا المصدر الأساسي لزيادة عدد السكّان في الفترة المذكورة.

الاستهلاك 105% من الناتج

تقول إدارة الإحصاء المركزي إن نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2017 كان مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، الذي ساهم في معدّل النمو بـ+3,6 نقطة مئوية، ما أدّى إلى زيادة استيراد السلع (مساهمة بـ-2,8 نقطة مئوية)، بسبب ارتفاع الطلب في اقتصاد يعتمد إلى حدّ كبير على الاستيراد من الخارج. وهذه الظاهرة ليست طارئة أو جديدة، بل هي سمة من سمات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة، إذ تفيد البحوث من مصادر مختلفة أن الاستهلاك وليس الإنتاج هو محرّك النموّ في لبنان. فقد شكّل العجز التجاري (سلع وخدمات) نسبة 25% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال ضمن المتوسّط المُسجّل للفترة من 2010 إلى 2017، وهي أقلّ من النسبة المُسجّلة في عام 2011 (27%)، ولكنّها أعلى من النسبة المُسجّلة في عام 2015 (19%). وفق الحسابات القومية لعام 2017، ارتفعت واردات السلع والخدمات بالأسعار الحالية من 23,9 مليار دولار إلى 25,9 مليار دولار، في حين تراجعت صادرات السلع والخدمات من 12,9 مليار دولار إلى 12,7 مليار دولار، وبلغ العجز بين الواردات والصادرات نحو 13,2 مليار دولار بالمقارنة مع 11 مليار دولار في عام 2016. إن هذه الزيادة في العجز التجاري تعبّر عن منحى مستمرّ منذ سنوات طويلة، ومصدر رئيس لاستنزاف العملات الصعبة، وهذه النتيجة تدحض الادعاءات المُتكرّرة حالياً عن أن إقرار الزيادات على الأجور ومعاشات التقاعد في إطار سلسلة الرتب والرواتب هي المسؤولة عن زيادة الطلب الاستهلاكي والضغوط التضخّمية، إذ إن هذه الزيادات لم يبدأ تأثيرها فعلياً إلا في عام 2018، كونها أقرّت في مجلس النواب في أواخر شهر آب/ أغسطس من عام 2017، وبدأ تطبيقها تدريجياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المذكور، وبالتالي يفترض أن يكون أثرها محدوداً على الحسابات القومية لعام 2017.

ارتفع الاستهلاك العامّ والخاصّ بنسبة 4%، من نحو 51,5 مليار دولار في عام 2016 إلى 56 مليار دولار في عام 2017، وارتفعت حصّة الاستهلاك من مجمل الناتج المحلّي من 101% في 2015، أي أن الاستهلاك يفوق الدخل المُنتج محلّياً بنحو 2,6 مليار دولار، وهذا المؤشّر يُعبّر عن إحدى السمات الرئيسة للأزمة البنيوية في الاقتصاد اللبناني، والتي يجري اختصارها بمقولة إن المقيمين في لبنان يعيشون بمستوى أعلى من دخلهم.

لا يقتصر حساب الناتج المحلّي الإجمالي على الاستخدامات الاستهلاكية، إذ هناك أيضاً تكوين رأس المال الثابت العامّ والخاصّ، وتبيّن الحسابات القومية أن هذا البند قدّر بنحو 10,6 مليار دولار، ما يعني أن الاقتصاد اللبناني احتاج في عام 2017 إلى نحو 13,2 مليار دولار كدخل إضافي من خارج الاقتصاد المحلّي، وهو ما يعبّر عنه عجز الحساب الجاري (صافي العمليات بين لبنان والخارج) والذي يعتبر أيضاً سمة رئيسة من سمات الأزمة البنيوية في النموذج الاقتصادي اللبناني، ويفرّس جانباً من الضغوط التي يتعرّض لها، ولا سيّما الضغوط على سعر صرف الليرة.

التعريف الآخر لارتفاع اسعار الفائدة

لا يبيّن الناتج المحلّي الإجمالي، كمقياس تجميعي للإنتاج، إلا إنتاج الوحدات المُقيمة داخل حدود الدولة (بمعزل عن هوية المُنتجين)، وبالتالي فهو لا يشمل كلّ الأنشطة الإنتاجية للسكّان، التي يتحقّق جزء منها في الخارج، ولا يأخذ في الحسبان الأنشطة الإنتاجية في الدولة، التي يتحقّق جزء منها بواسطة غير المقيمين.

يعدّ الدخل القومي أكثر تحديداً للدخل من الناتج المحلّي الإجمالي. ويُحتسب الدخل القومي الإجمالي عبر إضافة صافي الدخل الأولي الخارجي إلى قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، أي الدخل الأولي الوارد إلى الدولة من الأفراد غير المُقيمين، ناقصاً الدخل الأولي الصادر عن الدولة إلى غير المقيمين. ويشمل صافي الدخل الأولي تعويضات العاملين التي تُدفع إلى غير المقيمين والتي يتلقّاها الاقتصاد، كذلك يشمل الجزء من الدخل الأولي الذي يولّد داخل الدولة ويتّجه إلى وحدات غير مُقيمة، مثل الفائدة التي تدفع إلى الدائنين الخارجيين أو العائدات التي تُدفع لمالكي الأسهم غير المُقيمين. وباختصار، الدخل القومي الإجمالي يساوي (=) قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، زائد (+) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات من بقية العام، ناقص (-) تعويضات العاملين ودخل الممتلكات إلى بقية العالم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحساب لا يشمل التحويلات الخارجية الجارية من الدولة وإليها، ولا سيّما تحويلات المغتربين.

في العام الماضي، وكما في الأعوام السابقة، سجّل صافي الدخل الأوّلي الخارجي قيمة سلبية بلغت 40 مليون دولار بالمقارنة مع 800 مليون دولار في عام 2016، وهذه التقديرات تفيد بأن قيمة الدخل الأوّلي الذي يحقّقه غير المقيمين في لبنان أعلى من قيمة الدخل الأوّلي الذي يحقّقه المُقيمون في الخارج، أو بمعنى أوضح، يأخذ المستثمرون والعاملون بقية العالم دخلاً أولياً مُحقّقاً في لبنان أكثر من الدخل الأوّلي الذي يأخذه المُقيمون في لبنان من بقية العالم.

انطلاقاً من ذلك، تقدّر إدارة الإحصاء المركزي الدخل القومي الإجمالي بقيمة أقل قليلاً من الناتج المحلّي الإجمالي.

يعيد الخبير الاقتصادي شربل قرداحي تراجع الاستثمارات الخارجية إلى «وقف القروض السكنية المدعومة من قبل مصرف لبنان والتي كان القسم الأكبر منها يوظّف في القطاع العقاري سواء من خلال شراء الوحدات السكنية من قبل المغتربين أو عبر الاستثمار في مشاريع عقارية»، فيما يفسّر ارتفاع قيمة الدخل المولّد في لبنان لصالح غير المقيمين بـ«ترافق وقف القروض مع بدء ارتفاع أسعار الفائدة الخارجية وأزمة الرئيس الحريري وما تبعهما من هروب للودائع ما دفع إلى رفع أسعار الفائدة لجذب الأموال مجدّداً».

تقلّص التمويل الخارجي المُتاح للاقتصاد اللبناني

لا يُعبّر الدخل القومي الإجمالي أيضاً عن مجمل الدخل القومي المُتاح للاستخدامات النهائية محلّياً (الاستهلاك وتكوين رأس المال وتمويل العجز التجاري)، وذلك لأن جزءاً منه يحوّل إلى الخارج من دون الحصول على أي شيء في المقابل، كالنفقات التي يرسلها غير المُقيمين لإعالة أسر مُقيمة. وهذه التحويلات تُسمّى التحويلات الجارية، وفي الحالة اللبنانية، تأتي بمعظمها من اللبنانيين المغتربين إلى أسرهم المُقيمة في لبنان، وهي، على مرّ السنوات، أعلى من قيمة التحويلات الجارية التي يرسلها الأجانب العاملون في لبنان إلى أسرهم المُقيمة في بلدانهم. إلّا أن الحسابات القومية لعام 2017، تبيّن أن صافي التحويلات من وإلى لبنان بدأ يتراجع بحدّة، وهو ما يفسّر أيضاً جانباً مهمّاً من الضغوط التمويلية للاقتصاد، إذ بيّنت إدارة الإحصاء المركزي أن صافي التحويلات انخفض من 3,4 مليار دولار في عام 2015 إلى 2,4 مليار دولار في عام 2016 ومن ثمّ إلى 1,2 مليار دولار في عام 2017.

يشرح قرداحي أن هذا يُعدّ «مؤشّراً إلى تقلّص التمويل الخارجي المُتاح للاقتصاد اللبناني، الذي يعتمد بشكل رئيسي على التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين لتمويل استهلاك الأسر، بما يشكّل عامل ضغط إضافياً على الأسر نتيجة زيادة التضخّم وتراجع مصادر تمويل استهلاكها للسلع والخدمات المستوردة بغالبيتها». ويتابع قرداحي «أيضاً تبيّن نسبة الاستهلاك النهائي العامّ والخاصّ المرتفعة أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، وارتفاع هذه النسبة تؤكّد أنه بات اقتصاداً أكثر استهلاكياً وأقل إنتاجية، وعاملاً أساسياً في توسّع العجز التجاري الذي ارتفع إلى 25% في عام 2017 وفقاً للإحصاء المركزي».

ارتداد الهندسات المالية على الاقتصاد!

يربط قسم البحوث في «بلوم بنك» أداء الاقتصاد اللبناني الذي يصفه بـ«المهزوز» بـ«تراجع القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية، فبعد أن شهد هذا القطاع نموّاً استثنائياً في عام 2016 نتيجة هندسات مصرف لبنان المالية، ساهم في تعزيز النموّ الاقتصادي بنسبة 1,6%. إلّا أنه لم يتمكّن من الحفاظ على أدائه والأرباح التي حقّقها من الهندسات في عام 2017، ما أدّى إلى تسجيله انخفاضاً بنسبة 6%، وبالتالي المساهمة بنسبة 0,5% في انكماش نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي»، ويخلص تقرير «بلوم بنك» إلى أن «الهندسات المالية كان لها تأثير مضادّ على الاقتصاد في عام 2017».

مكوّنات الإنفاق الإستهلاكي نسبة الى الناتج المحلي

مجمل الإنفاق النهائي		105%
استهلاك الاسر النهائي		91.9%
الاستهلاك الحكومي		13.1%
تكوين راس المال الثابت	الخاص 17.9%	19.4%
	العام 1.5%	
الصادرات	خدمات 16.3%	23.9%
	سلع 7.5%	
واردات	سلع 36.7%	48.6%
	خدمات 11.9%	

حصّة الانشطة الإقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي

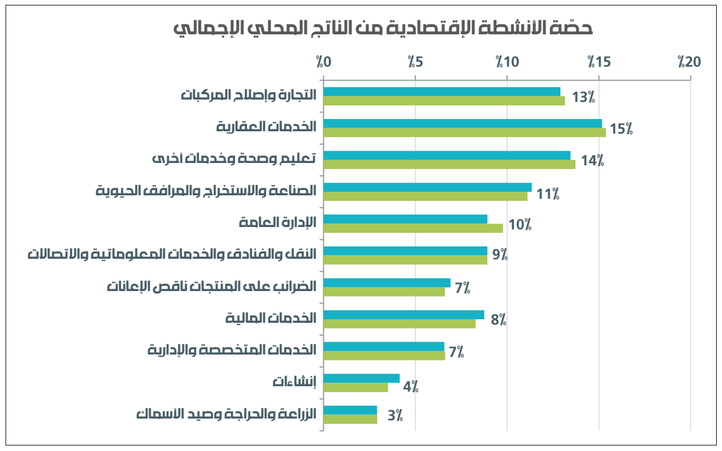

وجهات نظر

رؤيا للبنان عام 2050 مسألة حياة أو موت

روي بدارو
مستشار رئيس حزب القوات اللبنانية للشؤون الاقتصادية

يدرك الجميع أننا في عالم معولم، ولكن الوعي بأسباب العولمة وتداعياتها ليس مفهوماً على حدّ سواء عالمياً. وبناءً لفهمي المتواضع، تثبت العولمة أن مفهوم الاستقلال الاقتصادي أصبح بالياً وأن مزيجاً من المواطنة و«المستهلاكية» حلّ مكان المفهوم القديم للمواطنة الصرف.

يدفع السعي وراء السعادة الناس، اليوم، إلى الانتقال إلى أي مكان يستطيعون الوصول إليه في العالم لتلبية حاجاتهم. وهذا هو السبب الحقيقي للهجرة من أميركا الجنوبية إلى الشمالية ومن إفريقيا أو أفغانستان إلى أوروبا، وأخيراً من سوريا إلى لبنان، بغض النظر عن الدوافع الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية. وينتقل الناس من المواطنة إلى مفهوم أكثر جاذبية، ألا وهو مزيج من المواطنة والنزعة الاستهلاكية حيث يبحث الأفراد عن أفضل الخدمات التي تقدّمها الدول شرط أن يكونوا قادرين على العثور على طريقة للهجرة إلى ملاذات جديدة.

إلى الامام وإلى الاعلى

يهاجر اللبنانيون إلى العالم المتقدّم لأنهم غير راضين عن أوضاعهم. فالمهمّة الأساسية والأولى للحكومات في كل البلدان، لا سيّما في الدول الناشئة، تتمثّل في تحقيق الرخاء والسعادة لمواطنيها. ولكن عدداً قليلاً من الدول النامية يفعل ذلك عبر اعتماد الدول الناجحة كمقياس ومحاولة سدّ الفجوة بين مستوى المعيشة لديها ومستوى المعيشة في العالم المتقدّم.

وكان لتلاشي المسافة والوقت، عواقب ليس فقط على التبادل التجاري، بل أكثر وأوضح على الفرد، بسبب الانتشار الواسع لاستخدام التكنولوجيا، كالإنترنت والهواتف الذكية، الذي ربط بين المواطنين العالميين. وهنا تحديداً حيث أرى العولمة أكثر فعالية ووضوحاً.

العولمة لها تأثير هائل على السياسة والاقتصاد. ومصير مجمل البلدان الصغيرة، مثل لبنان، هو اليوم على المحك. فكيف يمكن للاقتصادات الصغيرة الصمود والاستمرار ضمن اقتصاد عالمي حيث التعليم والبنية التحتية والتكنولوجيا والأسواق والدفاع والقوانين والقرارات التنظيمية - وجميع الخدمات الحكومية الأخرى - تتطلّب رؤيا واستثمارات، بعيدة المدى، تفوق طاقاتها؟ لذلك علينا أن نعترف بأن لبنان ليس سوى قطعة صغيرة في اللوحة العالمية، وبالتالي يحتاج إلى إعادة تشكيل نفسه ليجد مكاناً مميّزاً له في الخريطة الإقليمية والدولية بطريقة أو بأخرى. السؤال الرئيسي الذي يجب طرحه هو كيف يمكن وضع لبنان في أعلى مدار فلكي ممكن؟ الإجابة هي بأن نبدأ بالقيم الخاصّة بنا. ففي عملية بناء الأمم، تُعتبر القيم الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأمم.

ولكن للأسف، في أعقاب حرب (1975 - 1990) والاحتلالات التي تلتها، تراجعت قيمنا كما نتشاركها سابقاً مع الدول الناجحة في العالم الحرّ إلى قيم نتشاركها حالياً مع الدول الفاشلة. ومن أجل معالجة هذا الوضع، يحتاج لبنان إلى جيل مختلف من القادة وطريقة جديدة في الحكم السياسي تجمع بين السلطة والمسؤولية. ففي لبنان اليوم، يتقاسم الكثيرون السلطة، وبالتالي لا يتحمّل أحد المسؤولية. وينتج عن ذلك حكومات غير خاضعة للمساءلة - إذا ما تمّ تشكيلها - وزيادة في الهدر والفساد. فالفساد أصبح جزءاً لا يتجزأ من مشهدنا الثقافي.

نحتاج إلى جيل جديد من القادة لربط البلاد بقيم إنسانية أساسية، وهي قيم تشكّلت مع مرور الوقت على يد أعظم الفلاسفة وألمع العقول. ويجب أن تكون هذه القيم في صميم المواطنة من اليوم الأوّل، وأن يتمّ إرساؤها من الطفولة المبكرة وصولاً إلى الجامعة. وأنا مدرك تماماً بأن الأمر سيستغرق وقتاً وجهداً كبيرين لإعادة بناء نظام القيم الخاصّ بنا، إلّا أنّه السبيل الوحيد لوضع أجيالنا المقبلة على المسار الصحيح. إنها مسألة حياة أو موت.

الإصلاح الحقيقي

وبناءً على ما سبق، يمكن أن يتمتّع الاقتصاد ببيئة مواتية للغاية وحافلة بالإمكانات، ما سيتيح لنا إعادة التفكير في نموذج اقتصادي شامل جديد. ويعني «الاقتصاد السياسي الجديد» الذي أدافع عنه في كتابي Un Projet Une Nation (مشروع أمة: لبنان الغد)، بناء مجتمع حيث النموّ يكتمل عن طريق إشراك الجميع، وحيث اللامساواة تنخفض ليس بسبب السياسات الإلزامية غير العادلة التي تؤدّي إلى هروب الرساميل، بل عبر ضرائب عادلة ومتجانسة ونموّ متوازن. فأنا أدافع عن اقتصاد ذكي يحمل فرصاً متساوية، وليس عن رفاهية غير خاضعة للمساءلة. فعلى الجميع تحمّل المسؤولية والقيام بدورهم في نموّ هذا المشروع المستقبلي.

إن الهدف من كل ذلك هو تفادي أن يتحوّل لبنان إلى دولة يمكن الاستغناء عنها، وجعله بدلاً من ذلك، بلداً يحمل رسالة ومهمّة واضحة لتعزيز قيم الحرية والتسامح والمسؤولية تجاه البشر. فهل نحن قادرون على بذل هذا الجهد والتحوّل إلى مثال تحتذي به دول منطقتنا وغيرها من مناطق العالم؟ هذه بالضبط المسألة التي يجب أن تتطرّق إليها أية قيادة جديدة.

لدى لبنان أيضاً فرصة فريدة من نوعها ليصبح دولة رائدة في مدّ الجسور بين المسيحية والإسلام. فبلدنا لديه تجربة عملية وشعب قادر على مناصرة هذا الهدف النبيل. لذلك دعونا نضع هذا الهدف كأولوية سياسية على أجندتنا الوطنية.

علينا أيضاً أن نعيد هندسة النظام السياسي والاقتصادي برمّته، بدءاً من تحديد مهمّة الدولة الجديدة ودورها. فما هو الغرض من وجود الدولة؟ هو تحرير شعبها من القيود الكثيرة التي تكبّله، وليس سجنه في قوانين بالية وغير عادلة. وبعد بناء إجماع على التغيير، سنحتاج إلى تنظيم ورش عمل وطنية حول كلّ القضايا التي تؤثّر على الحياة اليومية للمواطنين، مثل القوانين المالية وعملية وضع الموازنة وقانون العمل وصناديق التقاعد، إلخ، وذلك من أجل تحويل لبنان إلى دولة حديثة تلبّي احتياجات شعبها. فالعالم يسير أسرع من التشريع الذي يقوم به نوّابنا - أسرع بكثير مما يمكن للعديد من العقول تخيّله - وستزيد سرعته اضطرادياً يوماً بعد يوم.

علينا أن نحقّق الإصلاح بهدف الحدّ من اللامساواة ورفع مستويات المعيشة والأهمّ خدمة البشرية. ويجب أن يعزّز نظامنا التعليمي التفكير النقدي بدءاً من سنّ مبكرة، وأن يسعى إلى بناء فرد مسؤول تجاه مواطنيه ومتسامح تجاه كلّ البشر بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم أو جنسهم أو عرقهم أو ميولهم الجنسية.

يجب أن يسعى اقتصادنا في المستقبل القريب إلى تقليص اعتماده على الصادرات إلى الدول العربية، كجزء من تحرّكنا نحو مزيد من الاستقلال السياسي والاقتصادي. فوجود حدود بريّة واحدة للصادرات عبر سوريا يجعلنا مرتهنين سياسياً، وبالتالي اقتصادياً، للنظام السوري. لذلك، يجب أن نستهدف خدمات ذات قيمة مضافة في اقتصاد المعرفة، ستكون قابلة للتصدير ليس فقط عبر حدودنا ولكن في كلّ أنحاء العالم عبر الطرق السريعة للمعلومات.

في الربع المقبل من القرن الحالي، ينبغي علينا السعي إلى تحقيق معدل نموّ ذاتي (endogenous) أعلى من 6%. واستهدافه من أجل التغلّب على النظرة القاتمة لمسارنا الحالي. وهذا أمر ممكن، شرط أن نوافق على ضرورة إصلاح نظامنا بالكامل كما لو كنّا نبدأ من الصفر.

يجب أن نقوم بدور نشط في الثورة الصناعية الرابعة، ونبدأ في بناء قدراتنا من أجل الثورة الخامسة. فعلينا أن نتوقّع دائماً ما هو أبعد من الشيء الكبير التالي، لا أن نعلق في الماضي والحاضر. فالحكم يعني التخطيط للمستقبل مع تخفيف المخاطر وتحضير أنفسنا لمواجهة أية أوضاع غير مستقرّة وواضحة. لذلك دعونا نركّز على ما يجعلنا بلداً لا غنى عنه للمنطقة والعالم. ودعونا نفكّر خارج صندوقنا القديم، والانتقال من معتقداتنا القديمة، والتطلّع نحو ما هو أبعد من المستقبل. فهذه قفزة نوعية يجب أن نحقّقها، قفزة تحصل في أذهاننا بشكل رئيسي: فنحن بحاجة إلى خلق طريقة جديدة للتفكير المستقبلي وثقافة جديدة للبنان. وهذه رؤيا ضرورية لمستقبل بلدنا، ليس أقلّه لأولئك الذين سيخلفوننا.

أفكّر في الفقر المُدقع في عكار ووادي البقاع الشمالي، وفي أماكن عدّة أخرى في لبنان، فأشعر بعبء عدم توفير بديل، وترك العديد من المواطنين يجبرون على اللجوء إلى أنشطة غير مشروعة من أجل عيش حياة كريمة. نحن ندفع ثمن قصر نظرنا الجماعي وعدم قدرتنا على إعطائهم الفرص تشاركنا الرخاء.

أفكّر في كلّ العنف الممارس ضدّ أطفالنا وزوجاتنا. أفكّر في شبابنا الذين يهاجرون بعيداً من عائلاتهم بحثاً عن وظائف.

أفكّر في كلّ العمّال وروّاد الأعمال وكلّ العاطلين عن العمل والمعوّقين والمسنين والشباب، من كلّ مناطق لبنان وكلّ الأعمار وكلّ الأديان والمعتقدات الذين يعانون من قلّة الاحترام والكرامة في حياتهم اليومية.

لقد حان الوقت لدخول عصر التنوير. وهذا ليس حلماً ينتاب أحد أعضاء النخبة المثقّفة في هذا البلد، بل معركة بدأت قبل سنوات عدّة ولن تتوقّف أبداً، ما دام هناك أمل في تعزيز قيم الحرية والإنسانية والكرامة وهزيمة العنف والجهل والفقر.

* هذا المقال يمثّل رأيي الشخصي ولا يُلزم بالضرورة حزب القوات اللبنانية. وأتأمّل منه فتح نقاش موضوعي للتقارب وليس للفراق والافتراق.